

القرآن عقيدة وشرعية

للكاتب المغربي

للاستاذ عبد السلام محمد الكويك

القرآن الكريم ليس كتاب عقيدة فقط — كسائر الكتب المقدسة التي سبقت —
ولكنه كتاب عقيدة وشرعية معا وهو أجل نعمة أنعم الله بها على المسلمين فيه العقائد
الفطرية الحقبة التي يقرها العقل ويطمئن لها الوجدان ، وتربأ بالإنسان عن الخضوع
والعبودية لجماد أو حيوان . وفيه أسس التشريع العادل الحكيم الذي يحقق مصالح
الناس ويقيم العدل بينهم ويحفظ حقوقهم ويرفع الحرج عنهم . وفيه أمهات الأخلاق
الفاضلة التي تهذب النفوس ، وتطهرها من الشرور والسيئات وتكفل العيشة الراضية
للأفراد والجماعات . وفيه أحسن القصص وأصدق الذي ينظم أبلغ العظات وأنفع
العبر . وفيه مرآة ترى الحاضرين صور الماضي من المحققين والمبطلين . وهو إلى هذا كله
المعجزة الخالدة والحجة الساطعة على صدق النبي عليه السلام في دعواه للناس بدعوة
الله ، وهو هدى ورحمة ، وذكرى وموعظة ونور وشفاء لما في الصدور ، وتبيان
وفرقان . وهو إمام نهتدى بهديه ومصباح نسير في توره ودستور نعمل بأحكامه
وتهدف إلى أغراضه بتدبر آياته وتفهم معانيه ومعرفة أساليبه ، والوقوف على مراميه
ومن نعم الله على خلقه أنه أنزله آيات بينات وتكفل بحفظه من التحريف والتبديل
ويسره للذكر ، وجعل بعض آياته يفسر بعضها فمن فهم بعض آياته سهل عليه فهم كثير
من الآيات ومن عرف أسلوب القرآن في موضع عرف أسلوبه في عدة مواضع ،
ففي كل آية نور يضئ آيات أخرى ، والتدبر في آية يعين على فهم آيات .
فالقرآن الكريم لم يتعرض للقضايا الجزئية والمسائل الفرعية وإنما اكتفى بما تقرره
آياته من مبادئ عامة في تشريع الأحكام العملية سواء في الأحكام المدنية أو الدستورية
أو الاقتصادية .

ففي القانون الدستوري أعطانا القرآن الكريم خطوطا رئيسية ثلاثة هي محور
الدستور وهي أسسه التي يدور حولها : شورة — مساواة — عدل ...

فالشورى دل عليها قول الله : « وشاورهم فى الأمر » ، والمساواة نطقت بها آية :
« إنما المؤمنون إخوة » ، والعدل سجل فى قول الله الكريم :
« وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ، أما التفصيل فقد وكل لكل أمة
أن تقضى فيه بما يلائمها .

أما القانون المدنى فقد أرشدنا إلى أحكام كخطوط رئيسية لتبنى عليها مباحثنا
فى هذا القانون وكى نعطى لعقلنا الميزة اللاتقة له ، ولظروفنا الحالة التى تناسبها .

قال جل من قائل : « وأحل الله البيع وحرم الربا » .
وقال : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون
تجارة عن تراض منكم » .

وقال : « واسعدوا إذا تبايعتم » .

وقال : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله » .

وقال : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » .

أما القانون الاقتصادى فقد أرشدنا القرآن الكريم إلى أهم باب فيه وهو الأخذ
باليد السكادحة والسير بها إلى طريقة سر الحاجة والرفق على المحتاج .

قال الكريم : « وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » .

وقال : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » .

وقال : « واعلموا إنما غنمتم من شىء فإن لله خمسة » .

وقال : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها » .

هذا وإن الدفاع عن الدعوة الإسلامية ومعاملة أسرى الحرب وأهل الكتاب
ومخلفات الحرب وغير ذلك مما ذكر فى القرآن إجمالاً وتفصيلاً يسمى اليوم بالقانون
الدولى العام والخاص .

أما ما ذكر فى القرآن من عدل ومساواة فى الحقوق والواجبات وصلة المحكومين
بالحاكمين يسمى اليوم بالقانون الدستورى .

وما تلى فيه من جنايات وجرائم وقتل وزنا وشرب خمر وقذف وعقوبات
وحدود وديات يسمى اليوم بقانون العقوبات .

وما ذكر فيه من حق الزواج والطلاق والنسب والعدة والنفقة والحضانة والرضاع
والولاية والوصية والإرث وغير ذلك يسمى اليوم بقانون الأحوال الشخصية .
وما سطر فيه من معاملة مالية في صورة حقوق والتزامات وعقود وإجارة وهبة
وإعارة ووديعة وكفالة وحوالة وشركة وصلاح وعصب وإتلاف يسمى اليوم بقانون
العقود والالتزامات .

أسأل الله الكريم أن ينفع بكتابه المبين عباده الضالين المضلين وأن يجعله ذخيرة لي
ولهم شفيعا في ساعة حسابه آمين .